دور التمويل متناهي الصغر في مكافحة الفقر كأحد أهداف إستراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر ـ تقييم دور الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر ـ

أ. ناجية صالحي
جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي - الجزائر
Salhi.souf@gmail.com

د. نوال بن عمارة
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر
b.naoual_sf@yahoo.com

The Role of micro funding in fighting poverty as one of the goals of sustainable development strategy in Algeria -Evaluating the role of the National Agency for micro loan Management in Fighting Poverty-

Mr. Salhi Nadjia
University of Echahid hamma lakhdar -Eloued; Algeria

Dr. Ben Amara Naoual
University of kasdi merbah - Ouargla; Algeria

Received:2015 Accepted: 2015 Published: 2015

ملخص:

طرحت قضية التمويل نفسها بقوة على المستويين النظري والتطبيقي في الاقتصاديات النامية، خاصة مع تفاقم معدلات الفقر والبطالة بين شرائح المجتمع، ما يعني عجزهم عن توفير رؤوس الأموال لإنشاء مؤسساتهم. و بالتالي فإن واقع الفقر في أي بلد يلزم على صياغة خطط وسياسات مكافحة الفقر، وقد أصبح تحديد خط فقر وطني إجراءً ضرورياً لقياس التغييرات التي تدخل على حجم الظاهرة في المجتمع، وقياس حدّتها خلال السنوات المقبلة، وقد أصبح التمويل المتناهي الصغر من بين الاستراتيجيات و السياسات المتبعة للقضاء على الفقر. وقد تضافرت جهود المجتمع الدولي لمكافحة الفقر باعتباره هدفاً إستراتيجياً يسعى الجميع إلى تحقيقه، حيث تصدر القضاء على الفقر قائمة الأهداف التنموية للألفية الثالثة بما يعكس تطلعات أمم العالم لحياة أفضل تنمية وتطويراً نحو تحقيق التنمية المستدامة. و سنتطرق في هذا البحث إلى الجزائر باعتبارها من الدول النامية تسعى إلى محاربة الفقر من خلال خلق مناصب شغل و إنشاء مؤسسات مصغرة، و ذلك بإنشاء هيئات تعمل على تمويلهم مثل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بغية الوصول إلى التمويل المتناهي الصغر الذي يهدف إلى تمويل الفئات المحرومة من التمويل المالي .

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التمويل متناهي الصغر، القرض المصغر، الفقر.

Abstract:

The funding issue has imposed itself at both theoretical and applied levels in developing economies,especially with the high rate of poverty and unemployment among different social classes.Which means their incapability for getting capitals for the creation of their own businesses? Consequently, the poverty reality presupposes plans making and policies in order to fight it. Determining a national poverty line has become a necessary step to measure the changes to recognise the scope of the phenomenon, and measuring its intensity in the years to come, micro funding has become among the strategies and policies to eradicate poverty. The international community has made a considerable effort so as to combat poverty as being a strategic goal that everyone is seeking to achieve. Meanwhile, the issue of poverty eradication is in the top of the agenda of the third Millennium development goals, reflecting the aspirations of the nations of the world for a better life a progress towards sustainable development. In this research, we will look at to Algeria as being one of the developing countries that longs for fighting poverty through job creation and

the establishment of mini-enterprises, and by setting up bodies working on funding such as the National Agency for the management of micro-loan in order to reach a micro-funding, which aims to finance the less fortunate people for funding.

Key word : *sustainable development, microfinance, micro loan, poverty*

تقديم:

اتبعت الجزائر سياسة القروض متناهية الصغر وذلك من خلال عدة مؤسسات تم إنشاؤها نحو تقديم المساعدة للفقراء تهدف إلى محاربة البطالة وتوفير فرص العمل وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة تعمل على الإقلال من الفقر، وذلك من خلال إقامة مؤسسات مصغرة من خلال تمويلها بعدة آليات. فكانت هناك مبادرات في إنشاء مؤسسات تعمل على سياسة القروض متناهية الصغر ومن بين هذه المؤسسات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر التي تستهدف الفئات المحرومة من التمويل المالي، ومن هنا تظهر إشكالية البحث: إلى أي مدى ساهم التمويل متناهي الصغر في توفير مناصب العمل للقضاء على الفقر من خلال الوكالة الوطنيّة لتسيير القرض المصغر في الجزائر؟

أولا: التنمية المستدامة وأبعادها

التنمية المستدامة مفهوم حديث شاع استخدامه مؤخرا في الأدب التنموي المعاصر، وقد أصبحت الاستدامة مدرسة فكرية عالمية تنتشر في معظم دول العالم الصناعي والنامي على حد سواء، والتنمية المستدامة نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، ويتعامل مع النشاطات الاقتصادية الرامية لتحقيق معدلات نمو اقتصادي منشودة من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة ثانية.

1. تعريف التنمية المستدامة:

التنمية الاقتصادية هي التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[1]. كما يرى بعض الاقتصاديين على أنها تلك التنمية التي تهتم بحماية الموارد الطبيعية خاصة الزراعية والحيوانية من جهة، ومن جهة أخرى تعني الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية في العالم وبما يؤدي إلى مضاعفة المساحات الخضراء الكرة الأرضية.

إن التعاريف الخاصة بالتنمية المستدامة تتمحور حول النقطتين الرئيسيتين التاليتين:

- ✓ إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهي تنمية مستدامة تحافظ على الأراضي والمياه والموارد الوراثية والحيوانية والنباتية، لا يحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية.

- ✓ استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بالحياة الشاملة الآن وفي المستقبل.

ويهدف أيضا هذا المفهوم الجديد إلى تحسين نوعية حياة الإنسان من منطلق العيش في إطار القدرة الاستيعابية للأنظمة البيئية المحيطة[2].

2. **أبعاد التنمية المستدامة:**

من خلال ما سبق يتضح أن التنمية المستدامة تتضمن أبعادا متعددة تتداخل فيما بينها، والتركيز عليها من شأنه أن يحرز تقدم ملموس في تحقيق التنمية المستهدفة، ويمكن الإشارة إلى ثلاث أبعاد متفاعلة كما يلي:

1.2.**البعد الاقتصادي**: يعين البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة وهو يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية والبشرية، لذلك جاء تصور التنمية المستدامة لإدخال التكاليف البيئية والاجتماعية في الحسابات الاقتصادية أي أن التنمية الاقتصادية أصبحت تأخذ في عين الاعتبار المتغيرات البيئية (نظام الإدارة البيئية، التقييم النقدي للأضرار البيئية...)، والمتغيرات الاجتماعية (الحق في السكن، الحق في الماء و الغذاء)، وذلك من أجل التخلص من الأساليب التنموية السابقة التي كانت تحقق الرفاه الاقتصادي حاملة معها الكوارث الطبيعية والبشرية (المجاعة، الفقر، ظاهرة الاحتباس الحراري)، ويمكن تجميع الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة في النقاط التالية[3]:

- ✓ استعمال الأدوات الاقتصادية للحفاظ على البيئة (الرسم، التدعيمات، سوق حقوق التلويث)؛
- ✓ تقوية دور التجارة والصناعة من خلال ترقية الإنتاج النظيف وتشجيع مبادرات المؤسسات في مجال البيئة (توطين نظام الإدارة البيئية، إجراءات لتخفيض التلوث...)؛
- ✓ وضع موارد وميكانيزمات مالية للحفاظ على البيئة كتقديم قروض ميسرة للمؤسسات التي تريد إدماج الجانب البيئي في سياساتها؛
- ✓ تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك وجعلها أكثر استدامة (التكنولوجيات النظيفة، الاستهلاك الأخضر)؛
- ✓ تخصيص ميزانيات خاصة برفع كفاءة تسيير المياه والتعليم والصحة والثقافة؛
- ✓ التجارة العادلة دوليا: رفع حصة دول الجنوب في التجارة الدولية.

2.2. **البعد الاجتماعي**: تبرز التنمية المستدامة على الصعيد الاجتماعي مبادئ أساسية في رفض الفقر والبطالة والتفرقة والتفاوت البالغ بين الفقراء والأغنياء وترتكز على مبدأ الإنصاف بين الأفراد والأمم والأجيال إلى جانب تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة، وتلخص أهم الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في النقاط التالية[4]:

- ✓ ضبط السكان وأهمية توزيعهم وهذا من أجل الوصول إلى التوازن بين النمو الديمغرافي والنمو الاقتصادي، وما هو متاح من الرأسمال الطبيعي؛
- ✓ التعاون الدولي من أجل مساعدة دول الجنوب وخاصة الفقيرة منها للمضي في طريق التنمية المستدامة عن طريق التنمية تخصيص مساعدات مالية سنوية لهذه الدول؛
- ✓ إرضاء وتوفير الحاجات الأساسية للجماعات البشرية الحاضرة والمستقبلية عن طريق: الحق في الماء الشروب، محاربة الجوع وسوء التغذية (السيادة الغذائية)، الحق في التعليم، حق الجميع في العمل، تحسين الرفاهية الاجتماعية وحماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشري؛
- ✓ تطوير نوعية الحياة عن طريق: الحق في الخدمات الاجتماعية، الحق في السكن النوعي؛
- ✓ إدماج المشاركة الجماهيرية سواء الأفراد أو المنظمات الأهلية والمؤسسات غير الحكومية ONG في مراحل التخطيط والتنفيذ للتنمية المحلية؛
- ✓ إضافة برامج الإعلام والإرشاد الصحيحة، التي توضح للناس أدوارهم في عملية التنمية المتواصلة.

3.2. **البعد البيئي**: تتعلق الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة بالحفاظ على الموارد البيولوجية، مثل الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية والموارد المائية في العالم، ومراعاة أن لا تتعدى مخلفات النشاط الاقتصادي قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات، وبعبارة أخرى تتمثل الأبعاد البيئية للتنمية المستدامة في ما يلي[5]:

1.3.2. **الحفاظ على الموارد الطبيعية**: إذ تحتاج التنمية المستدامة إلى حماية الموارد الطبيعية كحماية التربة والغابات ومصائد الأسماك..و يتواكب ذلك التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجة الاستهلاكية المتزايدة ويقصد بالحماية هنا أي الاستخدام الأكثر كفاءة مثل استحداث وتبني وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد من المحاصيل مع تجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات لعد تهديد الحياة البرية والمائية وتلويث الأغذية البشرية؛

2.3.2. **الحفاظ على المحيط المائي**: فالتنمية المستدامة تعنى بصيانة المياه عن طريق وضع حد للاستخدامات المبددة لها كتحسين كفاءة شبكة المياه واستخدام المياه السطحية بمعدل لا يحدث اضطرابات في النظم الايكولوجية التي تعتمد على هذه المياه لبقائها، وتجنب تلويث المحيط المائي بمختلف أنواع النفايات وبخاصة الصناعية منها، وضمان وصول المياه للسكان بصفة مستمرة وكافية؛

3.3.2. **صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجية**: وذلك بإبطاء عمليات الانقراض والحد من تدمير الملاجئ والنظم الايكولوجية بدرجة كبيرة؛

4.3.2. **حماية المناخ من الاحتباس الحراري**: إن للتصنيع والتكنولوجيا الحديثة آثار سيئة في البيئة، فانطلاق الأبخرة والغازات يؤدي إلى إجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالمية منها تغيير في أنماط سقوط الأمطار، أو زيادة الأشعة فوق

البنفسجية، ويعني ذلك عدم استقرار المناخ أو النظم الايكولوجية أو تدمير طبقة الأوزون التي تحمي الأرض، ولذا فالتنمية المستدامة تجنب هذه الأخطار التي تؤدي إلى تغيرات كثيرة تضر بالكائنات الحية دون استثناء؛

5.3.2. **التسيير المستدام للنظام البيئي الهش**: مثل محاربة ظاهرة انجراف التربة والتصحر و الجفاف.

كما توجد أبعاد بشرية تتمثل في العدالة الاجتماعية لأنها أساس الاستدامة كذلك تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، إضافة إلى أبعاد تكنولوجية.

ثانيا: دور التمويل المتناهي الصغر في تحقيق التنمية المستدامة :

تعود فكرة القروض الصغيرة ومتناهية الصغر إلى محمد يونس الذي فكّر بمساعدة المزارعين الفقراء الذين يرهنون أراضيهم لدى البنوك مقابل قروض مرتفعة الفوائد، فاقترح فكرة "القرض الصغير" والذي يتمّ بموجبه تقديم القروض لعشرات المزارعين، من دون ضرورة للضمانات التي عادةً ما تتطلّبها البنوك التجارية، والتي تؤدي إلى استبعاد الفقراء من المشاركة الاقتصادية لعدم امتلاكهم أيّ أصول تصلح لأن تشكّل ضماناً لما يحصلون عليه من قروض وافتقارهم إلى المال الذي يسمح لهم بالقيام بنشاط اقتصادي. ثم أطلق مشروع "غرامين" في العام 1977 الذي نال صفته المصرفية سنة 1983 وقدّم منذ نشأته حوالى 69.4 مليار دولار كقروض صغيرة سدّد المقترضون 99% منها. وبذلك، راهن المجتمع الدولي على فكرة القروض المتناهية الصغر للحدّ من الفقر من خلال تمكين الفقراء عموماً، وإتاحة الفرصة أمامهم لزيادة مداخيلهم وإيجاد فرص توظيف جديدة وإنقاذ أنفسهم من دائرة الفقر في وقت الذي يعيش فيه 2.8 مليار من سكان العالم البالغ 6.4 مليار شخص على أقلّ من دولارين يومياً، منهم 1.1 مليار في فقر مدقع وبدخل أقلّ من دولار واحد يومياً (أي تحت خط الفقر). كما عقدت الآمال على دور هذه القروض في الحدّ من عدم المساواة بين طبقات المجتمع، وفي الحدّ من الأمية لأنها- أي هذه القروض- تسمح للفئات المستهدفة بتعليم أولادها.

1. **مفهوم التمويل المتناهي الصغر**: هو تقديم خدمات مالية مثل الائتمان والادخار والتحويلات النقدية والتأمين للفقراء ولذوي الدخول المنخفضة[6].

ومن خلال هذا التعريف يمكن توضيح أن القروض متناهية الصغر هي جزء من التمويل الأصغر والذي يعمل على تطوير المشاريع الصغيرة، والشكل أدناه يوضح العلاقة التكاملية بين التمويل والقروض والمشاريع الصغيرة.

الشكل رقم (01): العلاقة بين التمويل المتناهي الصغر والقروض الصغيرة والمشاريع الصغيرة

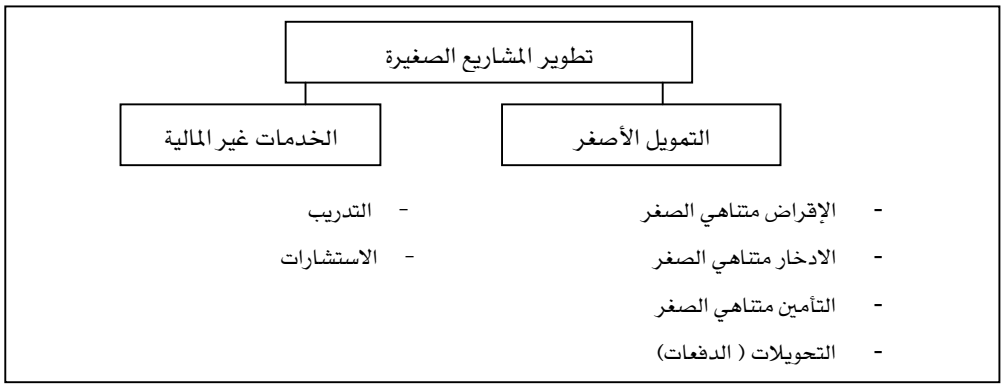

المصدر: ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، جامعة تورينو، ايطاليا، ص7.

2. **المبادئ الأساسية التمويل المتناهي الصغر:**

قامت المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP مع أعضائها المتبرعين الثمانية والعشرون بتطوير المبادئ الأساسية للتمويل الأصغر ثم قامت المجموعة بقبول هذه المبادئ اجتماعيا في ولاية جورجيا في 10 حزيران 2004، إن هذا المبادئ مقبولة قبولا عاما وتمثل مرجعية القطاع، ويشير المهنيون العاملون في مجال التمويل الأصغر إلى هذه المبادئ على أنها أفضل أساليب هذا التمويل. ونخلص هذه المبادئ فيما يلي[7]:

- ✓ يحتاج الفقراء إلى طائفة متنوعة من الخدمات المالية، لا إلى قروض فحسب فهم بحاجة إلى ادخار وتأمين وخدمات نقل الأموال، إلى جانب الإئتمانات؛
- ✓ التمويل الأصغر أداة قوية لمكافحة الفقر، فالأسر المعيشية الفقيرة تستخدم الخدمات المالية لكي تحصل على دخل وتبني أصولها وتحمي نفسها من الهزات الخارجية؛
- ✓ التمويل الأصغر معناه بناء نظم مالية تخدم الفقراء، ولن يحقق التمويل الأصغر إمكاناته الكاملة إلا إذا أدمج في النظام المالي العام لأي بلد؛
- ✓ التمويل الأصغر يمكن أن يتكفل بنفسه ذاتيا، ولابد له من إن يفعل ذلك إذا كان المراد أن يصل إلى أعداد كبيرة للغاية من الفقراء، فما لم يفرض مقدمو التمويل الأصغر رسوما كافية لتغطية تكاليفهم، فسوف تحد من قدرتهم دائما شحة إمدادات الإعانات من المانحين والحكومات وعدم ضمانها؛
- ✓ التمويل الأصغر يتعلق ببناء مؤسسات مالية محلية دائما يمكن أن تجذب ودائع محلية وتحويلها إلى قروض وتقدم خدمات مالية أخرى؛
- ✓ القروض الصغرى ليست دائما الحل فربما كانت أنواع أخرى من الدعم انسب للناس المعوزين إلى درجة أنهم لا يملكون دخلا أو أي وسيلة للسداد؛

- ✓ وضع سقف للأسعار الفائدة تلحق الضرر بالفقراء بزيادة صعوبة حصولهم على الإئتمانات فتكاليف تقديم عدد كبير من القروض الصغيرة تتجاوز تكاليف تقديم القروض عدد قليل من القروض الكبيرة ووضع سقف لأسعار الفائدة تحول دون تغطية مؤسسات التمويل الأصغر لتكاليفها، وتخنق بذلك فرص إمداد الفقراء بالائتمانات؛
- ✓ مهمة الحكومة هي تمكين الآخرين من إقامة خدمات مالية، لا تقديم تلك الخدمات مباشرة ولا تستطيع الحكومات أبدا تقريبا أن تجيد مهمة الإقراض، ولكنها تستطيع تهيئ بيئة داعمة على صعيد السياسات؛
- ✓ ينبغي أن تكون الأموال المقدمة من المانحين مكملة لرأس المال الخاص، لا أن تتنافس معه وينبغي أن تكون إعانات المانحين دعما مبدئيا مؤقتا يرمي إلى الوصول بالمؤسسة إلى المرحلة التي يمكن فيها تستغل مصادر التمويل الخاص، مثل الودائع؛
- ✓ العقبة الأساسية هي نقص المؤسسات القوية والمديرين الأقوياء، وينبغي أن يركز المانحون دعمهم على بناء القدرات؛
- ✓ يحقق التمويل الأصغر أقصى درجات نجاحه عندما يقيس أداءه ويفصح عنه، فالإبلاغ لا يساعد فحسب أصحاب المصلحة على الحكم على التكاليف والفوائد، ولكنه يؤدي أيضا إلى تحسين الأداء، ومن اللازم أن تعد مؤسسات التمويل الأصغر بيانات دقيقة وقابلة للمقارنة بشأن الأداء المالي (ومن ذلك مثلا سداد القروض واسترداد التكاليف) فضلا عن الأداء الاجتماعي (ومن ذلك مثلا عدد العملاء/الزبائن الذين تقدم الخدمات لهم ومستواهم من حيث الفقر).

3. **المؤسسات المانحة التمويل المتناهي الصغر**

إن الفئات المستهدفة للتمويل الأصغر هم الفقراء النشيطين اقتصاديا الغير قادرين على والمستبعدين من مؤسسات التمويل الرسمي، لكن التطورات والتوسع في هذا المجال ما يساهم في وجود عدة أنواع للمؤسسات التي تقوم بتقديم التمويل الأصغر، ومن أهمها[8]:

- ✓ المنظمات غير الحكومية التي تعمل كمؤسسات التمويل الأصغر وهي منظمات غير هادفة للربح، تتخصص في إقراض المشاريع الصغيرة، ولكنها عادة لا تملك ترخيصا من الجهات الحكومية للتعامل مع الودائع؛
- ✓ بنوك التمويل الأصغر التي تتسم بتنظيم كامل للأداء كما أنها تهدف للربح، وهي بنوك تجارية غرضها الأساسي توفير نطاق واسع من الخدمات والمنتجات المالية للمشروعات الصغيرة؛

- ✓ وهناك البنوك التجارية التقليدية التي تقدم خدمات مصرفية تقليدية والتي قامت باستحداث خدمات متخصصة في التمويل الأصغر مستهدفة المشاريع الصغيرة من خلال التدرج على مستويات منخفضة أو زيادة درجة التخصص في مدى أقل من الخدمات المالية الموجهة لقطاع معين.

4. **انعكاس التمويل المتناهي الصغر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية**

يمثل قطاع التمويل الأصغر أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تهدف إلى الحد من الفقر في المجتمع، ولتقييم مدى انعكاس مؤسسات التمويل الأصغر على التنمية لابد من تقييم ثلاثة معايير كما يلي:

1.4. **الوصول إلى الفقراء**: ازداد مؤخرا الاهتمام بالتمويل الأصغر باعتباره أداة هامة للحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي لفقراء العالم. حيث أكدت الحاجة الضرورية للفقراء لتوفير الخدمات المالية من خلال التمويل الأصغر لتعزيز الأثر الاجتماعي والاقتصادي، حيث يمثل هذا التمويل أحد أهم القنوات التي توفر الخدمات المالية لذوي الدخول الضعيفة والمستبعدين من الأنظمة الرسمية، وإدماجهم في عملية البناء الاقتصادي والمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

كما يساعد التمويل الأصغر أيضا على حماية الأسر المعيشية الفقيرة من شدة التعرض إلى الأزمات التي تشكل إحدى سمات حياتهم اليومية، حيث تساعد خدمات القروض والمدخرات، والتأمين على التخفيف من حدة تقلبات الدخل والحفاظ على مستويات الاستهلاك حتى في أوقات الشدة، كما أن توفر الخدمات المالية يخفف من وطأة الأزمات المفاجئة ومخاطر أنشطة الأعمال والانتكاسات الموسمية أو الكوارث.

2.4. **الاستدامة المالية**[9]: إن الاستمرارية المالية هي مقدرة مؤسسة التمويل الأصغر على تغطية كافة مصاريفها دون الاعتماد على الهبات والدعم، وأنه من وجهة نظر الأمم المتحدة وكافة مؤسسات التمويل الأصغر تعتبر الاستمرارية ضرورة من اجل الوصول إلى اكبر عدد ممكن الأفراد، حيث أن مؤسسات التمويل الأصغر في حالة استمرارها في الاعتماد على التمويل المحدود للمتبرعين ستكون قادرة على الوصول إلى عدد محدد من الأفراد فإن الاستمرارية المالية ليست نهاية بحد ذاتها بل هي الطريق الوحيد الذي يمكن المؤسسة من إيصال خدمات التمويل الأصغر على مستوى واسع بشكل كبير على تخفيض الفقر.

3.4. **الأثر على الرفاهية**: إن انعكاس التمويل الأصغر على تحسين ظروف الفقراء من خلال زيادة الدخل وتكوين الأصول وذلك إن أحسن الفقراء التصرف بالدخل الزائد، والمجتمع المحلي من خلال امتلاكها لعدد أكبر من الأصول وازدياد استثمارها في رفاهية الأسرة، حيث ساهمت برامج التمويل الأصغر في زيادة دور المرأة في اتخاذ القرارات.

ثالثا: واقع الفقر في الجزائر:

1. **تعريف الفقر**: الفقر هو العجز أو عدم القدرة على كسب المستوى الأدنى للعيش مقاس في ضوء متطلبات الاستهلاك الأساسية أو الدخل المطلوب لتحقيقها[10].

وهناك تعريف آخر يقول أن الفقر هو: حالة من الحرمان المادي التي تتجلى أهم مظاهره في انخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي، الوضع السكني والحرمان من تملك السلع المعمرة والأصول المادية الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصعبة كالمرض، الإعاقة، البطالة، الكوارث و الأزمات ...الخ[11].

2. **الفقر والتنمية**[12]: كان الفهم السائد للتنمية لعقود عديدة، أنها نموا اقتصاديا. وكان المفترض أن النمو سيفيد شيئا فشيئا إلى الطبقة الفقيرة من السكان ويترجم إلى رخاء للجميع. وفي السنوات الأخيرة، هناك وعي متزايد إن النمو الاقتصادي، برغم انه وسيلة ضرورية وأساسية، يجب أن يتكامل بسياسات تهدف إلى "تنمية بشرية" موزعة ومستدامة، تعرف بأنها "عملية تعظيم مجال الخيارات لدى الناس – زيادة فرصتهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والحصول على وظائف وتغطية المجال الكامل من الخيارات الإنسانية من البيئة الطبيعية المستقرة إلى الحرية الاقتصادية والسياسية". وبطريقة مشابهة، أوضح إعلان فيينا (مؤتمر دولي عن حقوق الإنسان، 1993) أن التنمية حق إنساني: "الحق في التنمية هو حق إنساني غير قابل للتحويل كنتيجة لذلك فإن كل إنسان وكل الشعوب مؤهلة لأن تشارك وتساهم فيه وان تتمتع بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية بالشكل الذي يدرك معه كامل الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية". يعرف في هذه المصطلحات، الحق في متطلبات التنمية التي تشمل على نحو بين أن استئصال الفقر هو احد أهداف إستراتيجية التنمية، وان مؤشرات الفقر هي جزء من مجموعة المؤشرات المستخدمة في تقييم التنمية. مثل هذه الإستراتيجية لا تلغي الحاجة لتعيين أشكال قاسية أو شديدة من الفقر والتي تتطلب إجراء عاجل، ولو كان مؤقتا وذو طبيعة مساعدة، يوجه لمواجهة الحاجات الإنسانية الأساسية العاجلة.

3. **الفقر في الجزائر بين الواقع و آليات محاربته:**

يقيس مؤشر نسبة الفقر الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع ، وهو يقاس إما بالنسبة للأفراد باعتباره يساوي نسبة السكان الفقراء أو بالنسبة للأسر باعتباره يساوي نسبة الأسر الفقيرة، وتكون نسبة السكان الفقراء عادة أكبر من نسبة الأسر الفقيرة هي أكبر حجما من المتوسط من الأسر غير الفقيرة[13].

جدول رقم (01): معدلات الفقر في الجزائر 2008-2013

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%11.1	%9.8	%6.2	%5.55	%5.20	%5.03

المصدر:حاج قويدقورين، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية البطالة و التضخم، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 12، جوان 2014، ص 19.

ولحل مشكلة الفقر والتخفيف منه يجب المرور بمراحل تبدأ بتحديد فئة الفقراء ثم الخصائص التي تميزهم وبعد ذلك تحليل آثار السياسات والبرامج المختلفة على الفقراء ومن خلالها يتم وضع السياسات للتخفيف من الفقر. ومن بين السياسات التي قد تكون مهمة في مكافحة الفقر والإقلال منه في الجزائر تشمل ما يلي[14]:

- ✓ سياسة الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية (زيادة الإنتاجية الزراعية والصناعية والتنمية الريفية، وأسواق العمل الريفية).؛
- ✓ تشجيع الائتمانات الصغيرة وتقديم الدعم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
- ✓ تنمية الموارد البشرية على نطاق واسع من خلال الاستثمار والتعليم والصحة؛
- ✓ التطبيق السليم لمبادئ الإدارة والمساءلة؛
- ✓ تأسيس وتعزيز شبكات الضمان الاجتماعي وتمكينها من تقديم خدمات لتأمين الفقراء بكفاءة واقتدار؛
- ✓ تأسيس آليات للتدخل بهدف الحفاظ على النسيج الاجتماعي وبناء رأس المال المجتمعي؛
- ✓ تأسيس آليات لتوفير المعلومات المطلوبة لمتابعة تنفيذ السياسات ومراقبة تأثيرها على الفقراء.

قبل التسعينات اعتمدت الدولة في مكافحة الفقر على السياسة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على دعم السلع الغذائية الضرورية، ومنذ سنة 1991 تخلت الدولة عن تلك السياسة وعوضتها بمساعدة مباشرة للفئات المحرومة، كما أن الاهتمام المتزايد الذي توليه الحكومة لمكافحة الفقر أدى إلى إسناد وزارة التضامن الوطني مهمة جديدة تتعلق بمكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي، وتتمحور إستراتيجية مكافحة الفقر في: نشاطات التضامن الوطني، والشبكة الاجتماعية، وبرامج المساعدة على التشغيل:

- **نشاطات التضامن الوطني**: وذلك من خلال: التضامن المدرسي والمساعدة الموجهة والمساعدة الموجهة للفئات المستضعفة؛
- **الشبكة الاجتماعية**: عبارة على جهاز الدعم الموجه إلى فئات معينة من السكان، وذلك من خلال المنحة الجزافية للتضامن والتعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة؛
- **برامج القضاء البطالة والعمل على إدماج العاطلين عن العمل وتحسين وضعيتهم الاجتماعية لمكافحة الفقر**: تعتبر البطالة السبب الرئيسي لتدهور ظروف معيشة الأفراد وبالتالي زيادة حدة الفقر، لذلك تعمل السلطات العمومية على مكافحة البطالة والعمل على إدماج العاطلين عن العمل وتحسين وضعيتهم الاجتماعية، وذلك من خلال عدة

أجهزة، حيث اتبعت الجزائر سياسة القروض متناهية الصغر والذي يسمى بالقرض الرفيق يمنح لمستحقيه في إطار مساعدتهم لتحسين أداء مؤسساتهم الفلاحية وانبثق هذا من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية بالتعاقد مع بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائري سنة 2008 ولم يكن هذا النوع من القروض الأول من نوعه في الجزائر بل كان هناك مبادرات لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهمها "صندوق الوطني للتأمين على البطالة" عام 1994، وكذلك "الوكالة الوطنية لدعم والتشغيل الشباب" العام 1997، إضافة إلى "الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر" العام 2004، و"صندوق الزكاة" ....الخ، ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر.

ومن هنا نربط بين التخفيف من الفقر بنمو فرص العمل، الذي يمكن بدوره من رفع مستوى القدرة الشرائية للفقراء ورفاهيتهم، وهذا ما سنوضحه في مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر كأحد الاستراتيجيات المتبعة في الجزائر نحو خلق مناصب الشغل .

رابعا: مساهمة الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر في مكافحة الفقر في الجزائر من خلال توفير فرص عمل:

أنشئت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، كهيأة ذات طابع خاص يتابع نشاطها وزير التشغيل والتضامن وتتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي[15].

1. **مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:** تنحصر المهام الأساسية للوكالة، في[16]:

- ✓ منح قروض مصغرة بدون فائدة موجهة لفئة البطالين والمحتاجين الذين بلغوا سن 18 سنة فما فوق ويمتلكون تأهيلا أو معارف في نشاط معين؛
- ✓ تقديم الاستشارة والمساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر؛
- ✓ تسيير القرض المصغر وفق التشريع والتنظيم المعمول بهما؛
- ✓ إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي لمشاريع أو المشاركة في تحصيل الديون غير المسددة في آجالها.

2. **أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة:** تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القروض المصغرة وفق ثلاث صيغ، إبتداءا من قرض بنكي صغير لا يتجاوز كلفته 30000دج، إلى غاية الوصول إلى قرض ذات الأهمية الفائقة بكلفة 400000دج، والتي تستدعي تمويلا بنكيا، وتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهر (من سنة إلى 5 سنوات)، وذلك على النحو التالي[17]:

1.2. في حالة شراء المواد الأولية التي لا تتجاوز تكلفتها 30000دج تمنح الوكالة قرض بدون فائدة مقدرة بـ 90% من الكلفة الإجمالية، وتكون المساهمة الشخصية لصاحب المشروع 10%.

2.2. في حالة المشاريع التي تتراوح تكلفتها بين 50000 إلى 100000دج، يتم تمويلها بقروض تقدر بـ 95% إلى 97% من تكلفة المشروع وبمعدلات مخفضة من 10 إلى 20% من معدلات الفائدة التجارية المطبقة من طرف البنوك والمؤسسات المالية، والفارق مع معدل الفائدة الحقيقي تتحمله الوكالة، أما المساهمة الشخصية في هذه الحالة فتتراوح بين 3% إلى 5% من قيمة المؤسسة.

3.2. بالنسبة للمشاريع التي تتراوح قيمتها بين 100000 إلى 400000دج، يتم التمويل بقروض بنكية تقدر بـ 70% من تكلفة المؤسسة وبمعدل فائدة مخفض من 10 إلى 20% من معدلات الفائدة التجارية، إلى جانب منح قرض بدون فائدة يقدر بـ 25% من الكلفة الإجمالية للمؤسسة، وقد ترتفع إلى 27% إذا كان المستفيد حاملا لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها، أو إذا أنجز النشاط في منطقة خاصة في الجنوب أو الهضاب العليا، أما المساهمة الشخصية فتقدر بـ 3% إلى 5% من قيمة المؤسسة.

3. **حصيلة الوكالة من خلال القروض الممنوحة و توفير فرص العمل:**

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة الاجتماعية، وذلك من خلال تقديم القروض المصغرة.

القرض المصغر هو سلفة يتم تسديدها على مدى 12 إلى 60 شهرا (من سنة إلى خمس سنوات) موجه للمشاريع الإنتاجية والخدماتية أو النشاطات التي لا تتعدى كلفتها 1.000.000دج، تمكن من اقتناء عتاد صغير ومواد أولية للانطلاق في النشاط وتغطية المصاريف الأولية لممارسة نشاط أو مهنة ما، يرمي القرض المصغر إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات المستهدفة، من خلال إنشاء أنشطة منتجة للسلع والخدمات. فهو موجه لفئة المواطنين دون دخل أو ذوي دخل غير مستقر وغير منتظم إضافة إلى النساء الماكثات بالبيت[18]، إن القروض الممنوحة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ومناصب الشغل التي توفرها كما هو مبين في الأشكال البيانية التالي:

جدول رقم (02): توزيع القروض الممنوحة حسب الجنس احصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015

جنس المستفيد	العدد	النسبة (%)
نساء	451 080	%62.10
رجال	275 279	%37.90
المجموع	726 359	%100.00

المصدر: www.angem.dz

إن فئة النساء المستفيد الأكبر من فئة الرجال، حيث يوضح الجدول أعلاه أن النساء مستفيدين من 080451 قرض و الرجال من 275279 قرض.

جدول رقم (03): توزيع القروض الممنوحة حسب قطاع النشاط إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015

قطاع الأنشطة	عدد القروض الممنوحة	النسبة (%)
الزراعة	106.066	%14.60
الصناعة الصغيرة	277.145	%38.11
البناء والأشغال العمومية	61.226	%8.43
الخدمات	152.062	%20.94
الصناعة التقليدية	127.215	%17.55
تجارة	2.012	%0.28
الصيد البحري	633	%0.09
المجموع	726.359	100%

المصدر: www.angem.dz

إن عدد القروض الممنوحة من طرف الوكالة أعلى نسبة مقدمة في قطاع الصناعات الصغيرة بنسبة 38.11% وبعدها الخدمات بنسبة 20%، أن الدور الذي تلعبه الصناعات الصغيرة وخاصة تخصيص أعلى نسبة للقروض الممنوحة تنبع أهميتها في الاقتصاد الوطني كوسيلة فعالة لزيادة الإنتاج وتخصيص التكاليف وأن التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الإنتاج وفق المعايير الاقتصادية ومما لا شك فيه أن الشركات الكبيرة والعملاقة لها دور كبير في التطور والنهوض الاقتصادي، لكن لا يمكن تجاهل دور الصناعات الصغيرة ومدى مساهمتها بصرف النظر عن درجة تقدمها وخاصة الدور الذي تلعبه في خلق فرص العمل ومساهمتها أيضا بالناتج القومي الإجمالي.

جدول رقم (04): توزيع القروض حسب نمط التمويل إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015

برامج التمويل	عدد القروض الممنوحة	النسبة حسب برامج %	عدد مناصب الشغل المستحدثة
عدد السلف بدون فوائد لشراء المادة الأولية	661 323	%91.05	991 985
عدد السلف بدون فوائد لإنشاء مشروع	65 036	%08.95	97 554
المجموع	726 359	%100.00	1 089 539

المصدر: www.angem.dz

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن حصيلة القروض الممنوحة بلغت 359 762 قرض منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015 وهذا يعتبر نسبة قليلة جدا مع أنها وفرت 539 089 1 منصب شغل لكن تبقى هذه مناصب شحيحة أمام أهمية هذه القروض وهو ما يعكس أن البنوك في الجزائر تسعى نحو تفعيل إستراتيجية التمويل المتناهي الصغر، لكن هناك غياب لمؤسسات متخصصة في التمويل المتناهي الصغر هدفها القضاء على الفقر والوصول على الفئات المحرومة من التمويل ومرافقتها.

جدول رقم (05): توزيع القروض حسب الشريحة العمرية إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015

الشريحة العمرية	العدد	النسبة (%)
18 – 29 سنة	271 186	%37.33
30 - 39 سنة	229 726	%31.63
40 - 49 سنة	128 230	%17.65
50 - 59 سنة	70 646	%9.73
فما فوق 60 سنة	26 571	%3.66
المجموع	726 359	%100

المصدر: www.angem.dz

نلاحظ من الجدول أعلاه أن فئة الشباب هي المستفيد الأكبر من حصة القروض الممنوحة من طرف الوكالة بنسبة 37.33% وهم روح المقاولاتية لكن لو نظرنا لعدد القروض الممنوحة لهم منذ إنشاء الوكالة 271 186 نجده قليل جدا حتى نصل للهدف المنشود من هذه القروض.

جدول رقم (06): توزيع القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015

مستوى التعليم	العدد	النسبة (%)
دون المستوى	119 757	%16.49
متعلم	11 982	%1.65
ابتدائي	110 192	%15.17
متوسط	360 577	%49.64
ثانوي	93 180	%12.83
جامعي	30 671	%4.22
المجموع	726 359	%100

المصدر: www.angem.dz

إن القروض الممنوحة حسب مستوى التعليم موجه بأعلى نسبة لمستوى المتوسط بـ 49.64% ونجد الفئة الجامعية مهملة، مع أنه هذه الفئة دورها مهم في إقامة المشروعات وخلق مشروعات جديد لأنها تمتلك روح الإبداع والابتكار من خلال المستوى التعليمي، لكن يبقى السؤال مطروح هل السبب عزوف هذه الفئة عن مثل هذه القروض وعدم إعطائها اهتمام أو الوكالة لا تشجع هذه الفئة.

جدول رقم (07): حصيلة التمويل للفئات الخاصة إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015

الفئات	التمويل		
	نساء	رجال	المجموع
الأشخاص ذوي إعاقة	511	686	1 040
المحبوسين المفرج عنهم	56	633	653
ضحايا المأساة الوطنية	171	223	392
المرشحين للهجرة غير الشرعية	9	75	76
الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية / السيدا	61	5	50
المهاجرين غير الشرعيين عائدين	0	742	742
المجموع	808	3405	4213

المصدر: www.angem.dz

لم تهمل الوكالة في إطار منح القروض فئة المعاقين وعدد القروض الممنوحة لهم 1040 والمحبوسين المفرج عنهم 653 وهذا ما يوضحه الجدول أعلاه مع أن عدد القروض الممنوحة قليلة جدا، لكن إدماج مثل هذه الفئات في المجتمع حتى يصبحوا عنصر فعال وناشطين اقتصاديا.

جدول رقم (08): حصيلة الخدمات غير المالية الممنوحة إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015

الأنشطة المنجزة	عدد المستفيدين
التكوين في مجال تسيير مؤسسة صغيرة GTPE	62 800
التكوين في مجال التعليم المالي العام FEFG	52 671
التكوين حسب برنامج GET AHEAD	681
العدد الإجمالي للمقاولين المكونين	886
اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية	117 038
مواضيع عامة متعلقة بإنشاء و تسيير نشاط	56 493
صالونات عرض/ بيع	18 470
العدد الإجمالي للمستفيدين من الخدمات غير المالية	192 001

المصدر: www.angem.dz

إن تقديم القروض وحده لا يكفي في توفير مناصب الشغل والقضاء على الفقر بل يتطلب الاستدامة من خلال بقاء المشروعات وتطويرها ونحو تحقيق التنمية المستدامة لهذا فالقروض وحدها لا تكفي بل يجب توفير خدمات غير مالية مصاحبة لهذه القروض وهذا ما تقوم به الوكالة والموضح في الجدول أعلاه وتقديم هذه الخدمات من خلال[19]:

1. **المرافقة والدعم والمساعدة على إنشاء الأنشطة:**

- ✓ التكوين حسب برنامج CREE (كيفية إنشاء مؤسساتكم) و GERME (كيفية التسيير الأحسن لمؤسساتكم) في إطار التعاون مع مكتب المنظمة الدولية للعمل BIT؛
- ✓ التكوين في مجال التعليم المالي العام (FEFG) ؛

✓ اختبارات المصادقة على المكتسبات المهنية (TVAP) .

2. **تكوين المقاولين**

3. **تنظيم صالونات وطنية وجهوية لعرض وبيع المنتجات**: إذ يتم تنظيم هذه الأخيرة لأجل تمكين المقاولين من بيع منتجهم من خلال معارض لبيع السلع وكذا إنشاء فضاء لتبادل الخبرات ما بين هؤلاء المقاولين.

مما لاشك فيه أن قضية توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة تحظى باهتمام بالغ في الجزائر، التي تتصف بالنمو السكاني السريع المتسم بالأغلبية الشبابية وحملة الشهادات، وهنا يبرز دور الاستثمار في القروض المصغرة لتوفير فرص عمل منتجة في ظل تكاليف رأس مال منخفضة نسبيا، حيث أن متوسط تكلفة فرص العمل من رأس المال المستثمر في المؤسسات المصغرة والصغيرة تقل بمعدل ثلاث مرات عن متوسط تكلفة فرص العمل في المؤسسات ككل، مما يعني أن حجم الاستثمار المطلوب لتشغيل عامل واحد في المؤسسات الكبيرة يمكن أن يوظف ثلاث عمال في المؤسسات المصغرة والصغيرة[20].

وبالنظر إلى مناصب العمل التي أنشأت منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015 نجد أن عدد المناصب المحدثة من قبل الوكالة كان يقدر ب 4994 منصب عام 2005 ليصل عند 69 758 منصب في 30.06.2015، وهذا ما يوضح تزايد مساهمة الوكالة في إحداث مناصب العمل كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (09): رصيد مناصب الشغل المستحدثة منذ إنشاء الوكالة إحصائيات منذ إنشاء الوكالة إلى غاية 30.06.2015

سنة	قطاع النشاط							المجموع
	الزراعة	الصناعة الصغيرة	البناء والأشغال العمومية	الخدمات	الصناعة التقليدية	تجارة	الصيد البحري	
2005	1473	1898	125	300	1198	-	-	4 994
2006	9 603	16 390	1 020	2 328	3 990	-	-	33 331
2007	4 025	9 734	1 112	4 810	6 165	-	-	25 846
2008	10 780	13 785	4 158	15 932	18 494	-	-	63 149
2009	18 232	13 705	6 282	21 170	31 712	-	-	91 101
2010	12 820	18 350	5 735	18 764	22 265	-	-	77 934
2011	24 338	73 021	12 538	35 657	15 863	-	-	161 417
2012	33 164	88 902	24 021	43 915	29 547	92	-	219 641
2013	19 410	78 864	16 861	32 724	17 663	357	174	166 053
2014	18 804	72 608	14 049	37 416	31 083	1 664	691	176 315
*2015	-	-	-	-	-	-	-	69 758
Total	155 237	395 894	87 821	218 196	182 865	2 383	886	1 089 539

المصدر: www.angem.dz

❖إلى غاية 2015.06.30

الوظائف المنشأة: 1.089.539

الخاتمة:

إن أهداف القرض المصغر هامة وهي تجربة حققت نجاحا كبيرا في العديد من الدول في مجال محاربة البطالة وتحسين أوضاع المواطن كونه موجه إلى فئات اجتماعية واسعة تعمل على الإقلال من الفقر، وعلى الرغم من أن تجربة القرض المصغر في الجزائر بدأت عام 2004، إلا أنها لم تعط النتائج المرجوة، كما أنها لم تكن فعالة نظرا لاستفحال ظاهرة الفقر، يجب تبني إستراتيجية شاملة تراعي الاعتبارات التالية:

- ✓ استحداث مؤسسات مالية مختصة في التمويل متناهي الصغر؛
- ✓ تشجيع البنوك الخاصة للمشاركة في التمويل متناهي الصغر، وذلك من خلال سن وتفعيل التشريعات والقوانين والأنظمة المحفزة على ذلك؛
- ✓ تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في القضاء على الفقر؛
- ✓ تحديد الأولويات للمشاريع الكفيلة بامتصاص البطالة للحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد؛
- ✓ يجب على الحكومة تبني سياسة اجتماعية سليمة وواضحة تجاه الفقراء تركز على التكفل الفعلي بحاجاتهم، وترسخ في عقد اجتماعي ويدعمها عقد اقتصادي من أجل النمو؛
- ✓ رسم سياسات واقعية تراعي القيود المالية والإدارية والسياسية؛
- ✓ تمويل المشاريع الإنتاجية ومشاركة الفقراء في تحقيق التنمية المحلية المستدامة.

الهوامش والإحالات:

[1] A Séverin ASSE . stratégie nationale de développment durable, publication de IEPF, quebec canada, 2007, p3.

[2] أعمال المؤتمر الدولي الثاني 1994/1/27، تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية، دار بلال، بيروت، 1998، ص 342.

[3] Karen delchet qu' est_que le development durable collection a savoir France 2003 pp 14-15.

[4] IBID, P13.

[5] عبد الوهاب شلي ، دور المستهلك في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2009-2010، ص 96.

[6] جوديث براندسما، دينا بيرجوري، 2004، التمويل الأصغر في البلدان العربية، صندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال، الطبعة الأولى، الولايات المتحدة الأمريكية، ص7.

[7] جوديث براندسما، دينا بيرجوري، مرجع سابق ، ص9.

[8] هالة السعيد، تمويل المشروعات الصغيرة، المؤتمر الثالث للإصلاح العربي التحديات و المشاغل التي تواجه منظمات المجتمع المدني، مكتبة الاسكندرية، 1-3 مارس 2006، ص7.

[9] ماركو إليا، ترجمة فادي قطان، التمويل متناهي الصغر: نصوص وحالات دراسية، جامعة تورينو، ايطاليا، ص11.

[10] أحمد ابراهيم منصور، عدالة التوزيع و التنمية الاقتصادية: رؤية إسلامية مقارنة، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ط1، بيروت، 2007، ص 210.

[11] عبد الرزاق فارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2001، ص3.

[12] المجلس الاقتصادي الاجتماعي، مكافحة الفقر في الدول اليورومتوسطية، بروكسل – سبتمبر 2006، ص 8.

[13] منور أوسرير و محمد حمو، الاقتصاد البيئي، دار الخلدونية، ط1، 2010، ص ص 112-113.

[14] نفس المرجع سابق، ص 126.

[15] مرسوم تنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، المتعلق بالوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 6، الصادر بتاريخ 25 جانفي 2004، ص8.

[16] نفس المرجع السابق، ص9.

[17] نفس المرجع السابق، ص14.

[18] www.angem.dz

[19] www.angem.dz

[20] بوسهمين أحمد، الدور التنموي للاستثمار في المؤسسات المصغرة في الجزائر ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية – المجلد 26 – العدد الأول، 2010، ص 213 .